

بيان من وزير الخارجية المصري، محمد إبراهيم كامل، حول قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بخصوص دعم المستوطنات وتوسيعها*

(الأهرام، القاهرة، 1978/2/28)

القاهرة، 1978/2/27

إن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي بشأن استمرار إسرائيل في دعم وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة دليل جديد على أن الحكومة الإسرائيلية لا تتجاوب مع الروح الجديدة التي خلقتها مبادرة السيد الرئيس وأنها مصممة على التماذي في خرق كل مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى تحدي الرأي العام العالمي الذي أدان بكل شدة سياسة التوسع الإسرائيلية ومحاولة الاستيلاء على أراضي الغير.

ومما يزيد من خطورة الوضع الذي أوجده القرار الإسرائيلي، أنه اتخذ في الوقت الذي يقوم فيه المستر أرتون مساعد وزير الخارجية الأميركية بجهود مكثفة من أجل التمهيد للتوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط على أساس المبادئ التي أقرها المجتمع الدولي من عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير وضرورة احترام سيادة والحقوق المشروعة. وأن هذا التوقيت بالذات يلقي ظلماً كثيفاً من الشك حول النوايا الإسرائيلية ويشير إلى أنها غير راغبة ولا صادقة في التمشي مع الجهود المبذولة من أجل السلام على أساس المبادرة التي قام بها الرئيس السادات وأيدتها وتعلقت بها آمال الملايين من شعوب ودول العالم المحبة للسلام والعدل، وهي المبادرة التي خلقت لأول مرة فرصة حقيقية لإقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. وأن الحكومة المصرية تعيد تأكيد موقفها الثابت وهو أنه لا سلام مع التوسع في الأرض، وأن الانسحاب الإسرائيلي الكامل هو أحد شروط الأساسية للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

* المصدر: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، 113-114.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>